بارزاني: اتفاقية أربيل ليست مشكلة.. بل أطرافها

□ اربيل/المدى

أكد رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، أن مشاكل البلاد الحالية لا ترتبط باتفاقية أربيل، بل بالقوى والأطراف السياسية التي حضرت اجتماع أربيل، وكان عليهم ان ينفذوا فقرات تلك الاتفاقية، وخاصة المتعلقة بالشراكة الحقيقية.

رئيس الاقليم يجتمع مع القوى السياسية الكردية

وتطرق بارزاني في اجتماعه مع عدد من قادة وممثلي الأحزاب السياسية الكردستانية في أربيل أمس، الى الوضع السياسي الحالي في العراق واقليم كردستان، مشيرا بالتفصيل الى العلاقات بين أربيل وبغداد والفيدرالية واتفاق أربيل، معلنا ان مبادرته لتشكيل الحكومة الفيدرالية قد نجحت، وان المشاكل الحالية لا ترتبط بتلك المبادرة، بل ترتبط بالقوى والأطراف السياسية التي حضرت اجتماع أربيل، وكان عليهم ان ينفذوا فقرات تلك الاتفاقية، وخاصة تلك المتعلقة بالشراكة الحقيقية. كما أكد بارزاني ضرورة تنفيذ فقرات تلك الاتفاقية والمتعلقة بالشراكة والالتزام بالدستور والبيشمركة وقانون النفط والغاز والفيدرالية، مشيرا إلى المشاكل الأخيرة بين الإقليم وبغداد، مسلطاً الضوء على زيارة وفد بغداد إلى أربيل، والوفد السياسي للإقليم الذي توجه إلى بغداد ونتائج زيارته واجتماعه مع القوى والأطراف السياسية العراقية.

من جانب آخر، استقبل بارزاني في صلاح الدين وفدا من كرد كازاخستان وقيرغستان. وتطرق رئيس الوفد إبراهيم آسانوفيج خلال اللقاء، الى هدف زيارتهم اقليم كردستان، مؤكداً ان هذا الاقليم هو أمنية الكرد كافة، لذلك فانه جاء للاطلاع على الوضع، مضيفا ان الزيارة تهدف الى تقديم نبذة عن حياة السكان عامة في تلك المناطق، داعيا حكومة الاقليم إلى افتتاح ممثلية لها في كازاخستان، ومبديا استعداد المختصين الكرد فيها لتقديم جميع انواع الخدمات للاقليم. من جانبه اعرب رئيس الاقليم عن ترحيبه بزيارة الوفد، مؤكداً ان الاقليم هو بلد كل الكرد، ويجب على كرد تلك الدول الاهتمام بحماية الهوية والثقافة واللغة الأم، مبديا استعداد حكومة الإقليم الى تقديم التعاون للطلبة الكرد وإرسال هيئة لدراسة آلية هذا التعاون، وافتتاح ممثلية لإقليم كردستان هناك.

وصول رفات ١٠٧ من ضحايا جريمة الأنفال إلى أربيل

□ أربيل/ المدى

أعلن وزير شؤون الشهداء والمؤنفلين في اقليم كردستان آرام احمد أمس الثلاثاء في مؤتمر صحفي عقده في مبنى الوزارة في اربيل،وصول الوجبة الثانية من رفات ضحايا الأنفال التي تم العثور عليهم في منطقة مهاري غرب محافظة الديوانية. وقال آرام احمد "ان رفات الضحايا قد وصلت إلى مدينة أربيل وبعد إتمام إجراءات الحمض النووي سوف يتم دفن الضحايا في مراسيم رسمية".

وأضاف: "اشكر وزارة حقوق الإنسان العراقية ووزارة الصحة على دورها المتميز والمتعاون لوصول رفات الضحايا".

وكانت الوزارة قد عثرت في الشهر الماضي على مقبرة جماعية في مهاري تحتوي على رفات ٤٩٠ من ضحايا الأنفال. وكان النظام المباد قد قام في عام ١٩٨٨ بحملات أطلق عليها (الانفال) مستهدفا السكان الكرد في مختلف مناطق كردستان العراق مما أسفر عن استشهاد نحو ١٨٢ ألف مواطن كردي. وكانت المحكمة الجنائية العراقية العليا قد بدأت بمحاكمة المتهمين في قضية الأنفال في ٢١ آب ٢٠٠٦ وبعد سلسلة من جلسات المحكمة أصدرت قرارا في ٢٤ حزيران ٢٠٠٧ بإعدام كل من علي حسن المجيد المعروف (علي كيمياوي) وهو ابن عم صدام حسين وكبير مساعديه، وسلطان هاشم وزير دفاع النظام السابق الذي كان يشغل حينها منصب قائد فيلق في الجيش العراقي وحسين رشيد التكريتي معاون رئيس أركان الجيش.

التخطيط: ١٢٠ مقعداً ضمن برنامج تمكين الطلبة لمنتسبي الصحة

□ أربيل/المدى

أعلن مصدر بوزارة التخطيط في إقليم كردستان، أن الوزارة ستعلن خلال اليومين المقبلين عن ١٢٠ مقعداً ضمن برنامج تمكين الطلبة لمنتسبي وزارة الصحة بحكومة الإقليم.

وأوضح المدير العام للتنمية البشرية بوزارة التخطيط بحكومة الإقليم عبد الرزاق محمد لـ (آكانيوز)، أن "الوزارة بصدد استكمال كافة الإجراءات للإعلان عن ١٢٠ مقعداً ضمن برنامج تمكين الطلبة لمنتسبي وزارة الصحة بحكومة الإقليم خلال اليومين المقبلين"، مشيراً الى "إلغاء شرطي العمر ودرجة التخرج للقبول في البرنامج". وكانت وزارة التخطيط بحكومة الإقليم قد أعلنت في الـ٩ من الشهر الجاري عن ٢٢٠ مقعدا دراسيا ضمن برنامج تمكين الطلبة لمنتسبي وزارة التربية. يذكر أنه يتم سنوياً تخصيص ١٠٠ مليون دولار أميركي من ميزانية إقليم كردستان لبرنامج تمكين الطلبة، بهدف إرسال الطلبة الراغبين باكمال دراستهم ونيل شهادتي الماجستير والدكتوراه في الجامعات العالمية المتقدمة بشتى التخصصات.

قصف مدفعي تركي.. وطائرات تحلق فوق سيدكان وقنديل

□ اربيل/المدى

أفاد مصدر مطلع لـ PUKmedia، بأن المدفعية التركية قصفت عددا من المناطق الحدودية في ناحية سيدكان، مؤكداً أن عدداً من الطائرات حلقت فوق سماء المنطقة. من جانب آخر، أكد مصدر مطلع في منطقة قنديل أن عددا من الطائرات التركية اخترقت أجواء إقليم كردستان وحلقت على علو منخفض ولمدة خمس عشرة دقيقة في سماء قنديل، مفيداً بأن الطائرات لم تقم بقصف أية منطقة في قنديل. ويعيش سكان هذه المناطق الحدودية أوضاعاً مأساوية جراء استمرار القصف، وأشار مصدر مطلع في المنطقة الى ان مواطناً من منطقة الزاب التابعة لقضاء آميدي في إقليم كردستان، نتيجة لقصف مدفعي تركي في ١٠/١٤ وأصيب بشظايا قذائف المدفعية المتساقطة في تلك المنطقة، إلا أن إصابته ليست بالخطيرة، مبيناً ان سبب عدم معرفة الخسائر التي خلفها القصف يرجع الى وعورة المنطقة وكونها تقع على الشريط الحدودي بين اقليم كردستان وتركيا، ما تعذر الوصول إليها ومعرفة الخسائر في حينها. وكان برلمان إقليم كردستان العراق قد طالب في آذار الماضي خلال جلسة استثنائية الحكومة الاتحادية في بغداد بدعوة مجلس الأمن الدولي للانعقاد لبحث تواصل القصف التركي لمناطق الاقليم، مشدداً على ضرورة اعتذار أنقرة وتقديمها تعويضات... فيما بحث نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني نجيرفان بارزاني في طهران مع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد تواصل قصف مدفعية بلاده لمناطق الإقليم حيث يواصل مئات السكان الكرد الفرار من قراهم، هربا من القصف الإيراني التركي. لكن تلك الجهود لم تؤد الى توقف القصف الإيراني والتركي لمناطق الحدود في كردستان بحجة ملاحقة متمردين في كلا البلدين.

حلم الحصول على سكن أصبح ممكناً.. بشرط!

ألف دار مجانية للفقراء في عاصمة الإقليم

□ مكتب المدى/ أربيل

تقول شيرين سليم وهي موظفة حكومية في اربيل "مؤخرا استلمت شقتي في احد المجمعات بعد انتظار دام سنة ونصف، إنها شقة في غاية الروعة من حيث البناء والتصميم والحداثة والتجهيز، وهذا شيء يشبه الحلم بالنسبة لأصحاب الدخل المحدود". وشيرين كانت قد دفعت ٢٥٪ من قيمة شقتها في أوائل عام ٢٠١٠، وكما تقول تبقى من مبلغ الشقة شيء بسيط سأدفعه بالتقسيط المريح.

مظاهر الإعمار

في أربيل لا يمكنك ان تقطع مئة متر دون ان ترى مظهرا من مظاهر بناء لدور سكنية ان كانت فردية أو عمارة سكنية، او مجمعات استثمارية كبيرة يجري الإعلان عن إنشائها في جميع وسائل الإعلام وبإمكان المواطن ليس الاربيلي فقط بل من مختلف محافظات العراق أن يحجز له شقة أو فيلا فيها، وهي مجمعات تحتوي على كافة مرافق الخدمة من مدارس ومستشفيات وأسواق وبنوك.. الخ، وعرضت مؤخرا إحدى الشركات عرضا لحكومة كردستان لبناء ١٠٠٠ وحدة سكنية للفقراء دون مقابل.

دور مجانية للفقراء

يقول عضو في برلمان كردستان، إن مالك شركة "راد" تعهد ببناء ١٠٠٠ دار سكنية دون مقابل للفقراء بمحافظة أربيل، إذا ما خصصت حكومة إقليم كردستان الأراضي المطلوبة، فيما أعرب نائب محافظ أربيل عن أمله بان يحقق وعده.وقالت النائبة سميرة عبد الله إن "احد الأثرياء في بمدينة أربيل بحث مع عدد من أعضاء برلمان كردستان، مسألة بناء عدد من الوحدات السكنية للفقراء، حيث تعهد ببناء ١٠٠٠ دار سكنية دون مقابل، إذا ما وفرت حكومة اقليم كردستان الأراضي المطلوبة لذلك".

وأضافت عبد الله انه "علاوة على تعهده ببناء ١٠٠٠ دار، وعد ببناء ٥٠٠ شقة في مدينة (فلورياستي) دون مقابل لفقراء مدينة اربيل"، لافتة الى ان "هذه الدور، ستبنى كتعويض عن الأراضي التي بني عليها مشروع فلوريا ستي، حيث كان المقرر ان تقوم إحدى الشركات ببناء شقق سكينة للفقراء على تلك الاراضي، لكنها تخلت عن المشروع دون ان تكمله، فقامت حكومة الاقليم ببيع تلك الأراضي الى شركة راد". وأدى بيع تلك الشقق الى شركة راد، الى استياء المؤجرين وذوي الدخل المحدود في أربيل .وأشارت الى انه "من المقرر قدوم أربعة من أثرياء أربيل، الى البرلمان بغية مساعدة الفقراء". واوضحت ان "وفدا من البرلمان سيزور مبنى محافظة اربيل ووزارة المالية بحكومة الاقليم، بهدف تخصيص أراض لبناء تلك الدور الـ١٠٠٠ على مساحة ١٠٠ أو ١٥٠ مترا مربعا".

تشريعات الاستثمار

واحدة من أسباب تخفيف ازمة السكن في كردستان هي التشريعات البرلمانية الخاصة بالاستثمار والتي تسمح للمستثمرين الأجانب بتشغيل رؤوس أموالهم بكل حرية ويسر، مع ضمان تنقل الأرباح الناتجة عن مشروعاتهم، في تشجيع حكومة الإقليم للحركة الاستثمارية وجذب المستثمرين الأجانب، وهذا ما دفع بتدفق الاستثمارات إلى كردستان التي تتمتع بأوضاع أمنية مستقرة جاذبة أصلا للاستثمارات الأجنبية. وقال مصدر حكومي لـ" المدى "إن حكومة الإقليم بدأت بفرض شروط إسكانية على المستثمرين الأجانب كشرط من شروط السماح لهم باستثمار أموالهم في مشاريع القطاعات الأخرى، حيث أن المستثمر الأجنبي الذي يريد إقامة مشروع كبير في الإقليم يتحتم عليه تنفيذ بضعة مشاريع سكنية وخدمية ثانوية كشرط من شروط السماح له بتنفيذ مشروعه الكبير. هذا إضافة الى محاولة حكومة الإقليم حل مشكلة البنوك والقروض العقارية المقدمة للمواطنين، فصندوق الإسكان الذي أنشأته الحكومة يقدم دعما كبيرا للشركات الراغبة في بناء المجمعات أو الوحدات السكنية، من خلال تحمل جزء من كلفة تلك المشاريع، وتقسيط أثمان تلك الوحدات على المواطن وبشروط ميسرة، الى جانب محاولتها تقليل تلك الكلف الى الحد الأدنى الذي يتناسب مع أصحاب الدخول الواطئة.

مشاريع اسكان حديثة في أربيل

٥٠ دولاراً شهرياً

مصطفى ريبوار يرى أن الشقة التي استلمها في المجمع السكني نفسه تتمتع بجميع الخدمات من كهرباء وماء ومجار وشوارع معبدة إضافة الى مدينة الألعابً التي تتمتع بها اغلب الوحدات السكنية. ويقول انه دفع ٣٠٠٠ دولار مقدما ثم يستقطع مني ٥٠ دولارا شهريا وهي اجور تسديد رخيصة بالمقارنة مع الإيجارات التي يدفعها المواطن كل شهر والتي ترهق كاهله وخاصة ذوي الدخل المحدود.

ويبدو أن آمال الحصول على شقة سكنية ما زالت بعيدة عن كثيرين بسبب قلة تلك الشقق من جهة، واعتماد الواسطة للحصول عليها من جهة أخرى، يوضح اشتي كامل ان الآلية في البداية اعتمدت على القرعة، وكانت الآلية في غاية الشفافية في البداية، ولكن في المراحل الأخيرة خضعت إلى مبدأ الواسطة والمحسوبية، فحرم الكثيرون من فرصة الحصول عليها. أما شيرزاد محمد وهو من اسر ذوي شهداء الانفال قال:" لم نستلم اي شقة علما ان لدينا شهداء ونحن من العوائل التي تنطبق عليها الشروط، ولكن الى الان لم نستلم، وقدمنا اكثر من استمارة الى المحافظة والى الدائرة التي انتسب اليها ولكن لا حياة لمن تنادي في ظل الواسطات والمحسوبية والمنسوبية!! معظم رجال الأعمال هنا يتحدثون عن انسيابية تسهيل أعمالهم في قطاع العقارات والبناء، ويؤكدون ان قانون الاستثمار جاء لصالح الطرفين فهو يؤمن لهم ربحا معقولا ويؤمن للمواطن سكنا مريحا.

٤٠٠ ألف وحدة سكنية

فيما يقول الخبير الدكتور عبد الباسط كريم مولود وهو وزير تجارة عراقي سابق: حسب تقدير الخبراء هناك حاجة فعلية إلى ما يقارب ٤٠٠ الف وحدة سكنية وعلى مدى ١٠ سنوات قادمة،ولكن هناك مشاركة فاعلة من القطاع الخاص في اقامة مشاريع كبيرة، وهذه المشاريع لها دورها في ايجاد فرص العمل لتشغيل الايدي العاملة، إضافة الى ذلك لدينا مساحات كبيرة غير مستغلة يمكن استغلالها لسد هذه الأزمة، ولا نتصور ان يكون هناك مانع لدى المستثمر الاجنبي او الوطني لتقديم مشروعات شراكة مع الدولة، وهذا ما يحتاجه المستثمر، وبما ان السلطة عبارة عن قواعد وقوانين يجب ان تكون حاضرة مع القطاع الخاص، وان المزج بين قاعدتين القطاع الخاص والحكومي وارد، وهناك الكثير من الشراكات في هذا المجال، ولكن التجارب السابقة كالقطاع المختلط لم تشهد نهوضا بحيث يتمكن من ان يتحول الى قطاع فعال، وأعتقد بأن دور الحكومة يكمن في توفير الحماية القانونية للمواطنين وبقرارات عادلة تكون عامل جذب للمستثمر"، مضيفا " ممكن أن يكون للحكومة دور في منع الفساد الاداري المستشري في دوائرها وهذه الحالة غير موجود في القطاع الخاص".

اما رئيس هيئة الاستثمار في اقليم كردستان هيرش محمد امين فتحدث عن مدى اهتمام الهيئة بالنهوض بهذا القطاع، موضحا اهم الضوابط التي اخذت بنظر الحسبان لتوفير السكن لبعض الشرائح من المجتمع، وقال:" في الحقيقة لدينا قيد التنفيذ انشاء صندوق للاسكان، ففي الفترة السابقة كانت الشركات تأتي إلى إقليم كردستان لإنشاء مجمعات وقرى سكنية ولكنها في وقت معين، ومن خلال مراجعتنا لنشاطها رأينا ان نوعية المشاريع جيدة ولكنها لا تخدم الشريحة العامة للمجتمع لارتفاع كلفتها، باعتبار انها كانت من طراز الابنية الراقية والغالية الثمن، لذا اقترحنا مشروعا جديدا لدعم القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود من خلال انشاء صندوق الاسكان برأسمال ١٠٠ مليون دولار يقدم قروضا طويلة الأجل للمواطن لشراء وحدة سكنية من ضمن المشاريع المجازة بضوابط معينة، وفي الوقت نفسه وإثر دراستنا للوضع الاقتصادي في الإقليم أخذنا الكثير من الامور بنظر الحسبان، ففي بعض الحالات أعطينا حق اقتراض ٥٠٪ من كلفة المشروع لبعض الشرائح منها المعاقون وعوائل الارامل وسكان الاقضية والنواحي وذوو الشهداء والانفال وشريحة الشباب التي تقل اعمارهم عن سن الثلاثين..

وأضاف:" ان المستثمر مطالب بجدوى اقتصادية للمشروع وهو يغذى بالمعلومات الموجودة في هيئة الاستثمار، ومن خلال عملنا والتنسيق مع المؤسسات التابعة لوزارة التخطيط وجدنا ان كردستان بحاجة الى الاف اخرى من الوحدات السكنية وبما يقارب ١٥٠ الف وحدة سكنية خلال سنوات الخمس القادمة، ونلاحظ حاليا أن هناك تهافتا من قبل المواطنين على مشاريع الإسكان، فعندما يتم الترخيص نرى مباشرة أن المواطنين يتصلون بالمستثمرين لشراء الوحدات السكنية، فبدأت عملية البيع قبل التنفيذ، وهناك مخاوف لعدم تكرار المشاكل التي حدثت في بلدان اخرى حيث اصبح رأس المال عبارة عن كتل كونكريتية وابنية ولا يتمكن الناس من شرائها لذلك توقفنا عند ٢٥٠٠٠ ألف وحدة سكنية وقمنا بمراقبة الاسواق العقارية، اضافة الى ان لدينا أفكارا جديدة للتعامل مع صندوق الاسكان، اذ حسب تصوراتنا فإن الشريحة التي تملك ٢٥٠٠٠ ألف دولار هي قليلة ومحدودة، ولذلك ركزنا على الشريحة التي تملك اقل من هذا المبلغ، ووجدنا ان بعض المشاريع يمكن إنجازها من خلال البنوك ولكن بشروط، احدها هو ان يقترض المستثمر من البنك وتقوم الحكومة بدفع الفوائد واعطاء الضمانات وهذه وسيلة او التفاف على النظام المصرفي، وتشجيع البنوك لتمويل المشاريع حسب استشارتنا مع المستثمرين إذ أن الحكومة سوف تدعم تلك الشركات كي نسهل للمواطن من دون أي مقدم يمكنه شراء وحدة سكنية بحدود ٤٠٠٠٠ دولار، وهذا ما نريد أن نعممه على جميع المستثمرين للتغلب على هذه المشكلة المزمنة، مشكلة السكن في كردستان.

حلم الحصول على بيت في كردستان أصبح ممكن التحقيق، وليس بحاجة إلا أن تقوم السلطات الحكومية بجعله حلما جميلا وسهل التحقيق من خلال القضاء على المحسوبية والمنسوبية والإجراءات البيروقراطية في بعض مفاصل العمل.

كردستانيات

■ وديع غزوان

الأمن والمواطن

في ظل الأوضاع الأمنية المتردية سنبقى إلى حين نندب ضحايانا من الشهداء أو من المعوقين جراء العمليات الإرهابية التي لم تفرق بين عراقي وآخر، وتستهدف الجميع بلا استثناء عربا وكردا و تركمانا وغيرهم مسؤولين وضباطا وكادحين لا فرق، المهم عند هؤلاء المجرمين عدم إيقاف مسلسل الدم العراقي الذي ينزف بحرقة. ومن الطبيعي أن نلقي باللائمة على قادة الأجهزة الأمنية بمختلف تشكيلاتها لأنهم المعنيون أكثر من غيرهم بهذا الجانب، لكننا لا نغفل الأسباب الأخرى ولا نتجاهلها وفي مقدمة ذلك الصراعات السياسية وفرض قيادات وعناصر على المؤسسات الأمنية جاءت بها المحاصصات التي شوهت كل شيء جميل كان يمكن ان يكون في العراق، عناصر غير مؤهلة أما بسبب أنها لا تعرف من شؤون الأمن إلا اسمه، وعديمة الخبرة والمقدرة والدراية أو أن بعضها لا يؤمن بالذي جرى وحصل في العراق، وكلا النموذجين خطر، على الأقل هذا ما تردده دائماً النخب السياسية لكنها لا تعمل شيئاً لتغييره نحو الأحسن.. وسط ذلك كله هنالك قضية مهمة نعتقد أن أجهزتنا تعاملت معها بسطحية واقصد دور المواطن في تعزيز الأمن، ليس بالضرورة من خلال تجنيده كمخبر سري أو عين لها، لقاء مبالغ مالية تصرف له، ولكن من خلال ترسيخ قناعة بواجباته تجاه مجتمعه الذي يعيش فيه. لقد أثبتت تجربة المخبر السري فشلها حيث لم تسفر إلا عن زج الأبرياء في المعتقلات، لذا فان توعية المواطن بدوره هي المهمة في هذا المجال، ونظن أن أول خطوة في هذا المجال إزالة حاجز الخوف وعدم الثقة بينه وبين الأجهزة الأمنية التي تحتاج إلى جهود أكثر من جهة، ليس من بينها بالتأكيد تلك الإعلانات السقيمة والبائسة التي تنشر وتذاع في الفضائيات بمبالغ كبيرة جداً. لا تعوزنا هنا النماذج عن سلبية المواطن تجاه عدم ممارسة الحد الأدنى من واجبه في هذا المجال ومنها على سبيل المثال وليس الحصر ما حصل قبل أيام في منطقة سكنية وسط حي الجامعة عندما تصدت عصابة إجرامية لسائق سيارة يعمل في الكهرباء وأمطرته برصاصات أدت إلى انحراف سيارته ثم – وتمادياً في الاستهتار – جاءت هذه المجموعة الى السيارة لتجهز عليه بالكامل ثم تواصل طريقها راجلة إلى زقاق مجاور دون خوف، والناس يتفرجون شباباً وشيوخاً ونساء، دون أي رد فعل ايجابي من احد. المؤلم أكثر أن الضابط عندما حضر على رأس قوة رفض الجميع التعاون معه وإعطاءه أوصافاً تقريبية للجناة الذين لم يكونوا ملثمين بحجة الخوف والرهبة، ما كان من الضابط إلا خاطب أهل المحلة قائلاً تصوروا لو كان الشهيد ابنكم ماذا كنتم تفعلون؟ هل تلوذون بالصمت؟ والى متى؟. وحذرهم من أن مثل هذا التصرف يشجع المجرمين على انتهاك محلاتهم وربما يستهدفون بعد حين أي واحد آخر من المنطقة!

لم يجب احد وظلوا واجمين لكنهم يعرفون أنهم على خطأ. قد يعتقد البعض ان هذا التصرف طبيعياً في ظل الانفلات الامني الذي قد يتيح للمجاميع الإرهابية الانتقام، وهذا ما حصل فعلاً في بعض المناطق التي مارس الإرهاب دوراً خبيثاً افقد البعض إنسانيتهم ولكنه في كل الأحوال يتقاطع مع كل القيم ولا يحقق الأمن الذي هو مسؤولية الجميع.